منزلة علي بن زيد بن جُدعان في الحديث[١]

كنت قد توسعت في ترجمة علي بن زيد بن جدعان في كتابي "المرسل الخفي" (وهي رسالتي للماجستير)[٢]، ورجحت أنه في آخر مراتب القبول : أي في آخر مراتب الحديث الحسن . واعتمدت في ذلك على عدد من المرجّحات لذلك ، واستأنستُ بكوني مسبوقا إلى هذا الترجيح من الإمام الذهبي[٣].

ولكنني أخطأت في نسبة كلام للعجلي إلى الإمام أحمد[٤]، فصار عددٌ ممن يخالفني في هذا الترجيح يتمسك بهذا الغلط وكأنه هو حجتي الوحيدة، وكأنني قلت ما لم أُسبق إليه ! وكأنني أول من أخطأ في نسبة قول إلى غير قائله ! ولا كأن هذا الخطأ قد وقع مثله من بعض كبار العلماء !!

---

(١) هذه ليست ترجمة كاملة لهذا الراوي ، وإنما هي مناقشة لجانب منها .

(٢) المرسل الخفي (٣٠٦- ٣٢٢، ٣٥٢- ٣٥٣) .

(٣) كما في السير (٥/ ٢٠٦- ٢٠٧)، والمغني في الضعفاء – تحقيق : محمد السيد الأزهري- (رقم ٣١٥١). كما أن الذهبي أورده فيمن تُكلم فيه وهو موثّق أو صالح الحديث (رقم٢٥٦)، وقال عنه الذهبي أيضًا : «ابن جدعان صالح الحديث»، تلخيص المستدرك – في تعليقه على حديث أبي سعيد رضي الله عنه، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر ، ثم قام خطيبا بعد العصر إلى مغربان الشمس ، حفظها من حفظها ، ونسيها من نسيها ، وأخبر فيها بما هو كائن إلى يوم القيامة . فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، ثم قال : «أما بعد فإن الدنيا حلوة خضرة ، وإن الله تعالى مستخلفكم فيها ، فناظر كيف تعملون ...» – (٤/ ٥٠٦).

والإمام الذهبي مسبوق من شيخه ابن دقيق العيد ، حيث قال عن علي بن زيد : «صدوقٌ ضُعِّف»، الإمام لابن دقيق العيد (٢/ ٣٣٧).

ومن المعاصرين : رجح الشيخ أحمد محمد شاكر توثيقه ، كما في تحقيقه لسنن الترمذي (رقم ١٠٩)، ومسند الإمام أحمد (رقم ٢٦ ، ٧٨٣).

(٤) المرسل الخفي (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

وكنت إنما احتججت بما توهمته كلاما للإمام أحمد من أنه قال «لا بأس به» : على أن بعض من وصف علي بن زيد بالضعف إنما يريد به الضعف النسبي ، الذي لا يُنزله عن آخر مراتب الحسن ، بدليل أن بعض من ضعفه هو نفسه قد حكم بقبوله .

ولئن أخطأتُ في التمثيل لذلك بالإمام أحمد ، فيصح التمثيل بالعجلي: الذي قال عنه مرة: «ضعيف الحديث ، كان يتشيع ، يُكتب حديثه»، وقال مرة: «لا بأس به»[١].

وأما مسألة تساهل العجلي ، فلا علاقة لها بهذا الاحتجاج ؛ لأن العجلي ضعفه مرة وقبله أخرى ، فإن كان متساهلا في قبوله (كما يزعم المعاصرون) فماذا سيكون بتضعيفه ؟! مع عدم صحة اتهام العجلي بالتساهل ، كما بينته في غير هذا المحل .

على أن مغلطاي قد نقل عن الإمام أحمد ما كنتُ قد نقلتُه عنه ! فقد نقل مغلطاي عن الإمام أحمد أنه قال عن علي بن زيد : «كان يتشيع ، لا بأس به»[٢]، رغم نقله عبارتَي العجلي منسوبةً إليه في الموضع نفسه[٣]، مما يعني أنه لم يقع في تَوَهُّمِ نسبة عبارة العجلي إلى الإمام أحمد ، بدليل نسبته عبارةً للإمام أحمد وعبارةً أخرى للعجلي في الكتاب نفسه والترجمة نفسها. فإن كان مغلطاي قد أصاب في نقله : فقد أصبتُ في الاحتجاج ، وإن أخطأتُ في العزو . وإن كان مغلطاي أخطأ كما أخطأتُ ، فلي عذر في خطئي كعذر من سبقني من العلماء .

ومما يُظهر قدم الاختلاف في علي بن زيد وقوته ، وأنه مما يسوغ فيه الاختلاف : ما حكاه الفلاس عن إمامي الجرح والتعديل من أتباع التابعين (القطان وابن مهدي)، حيث قال : «كان يَحيَى بن سَعيد يتقي الحديث عن عَلي بن زيد، فسألته مرة عن حديث لعلي، فقرأ الإِسناد، ثم تركه، وقال: دعه . وكان عَبد الرَّحمن بن مهدي يحدث عن الثَّوري وابن عُيَينة وحَماد بن

---

(١) الثقات للعجلي (رقم ١٢٩٨) وتمييز الرجال له (رقم ٥٨٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر -طبعة مجمع اللغة - (٤٩/ ٢٢١).

(٢) الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء لمغلطاي (٣/ ٢٨٢).

(٣) الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء لمغلطاي (٣/ ٢٨٣).

سلمة وحَماد بن زيد .. عنه»[١].

ومما يُظهر قوة الاختلاف في علي بن زيد ، وأن ادعاء الجزم فيه برأي وإنكار ما خالفه من شأن قليلي العلم : قول الدراقطني عنه : «أنا أقف فيه ، لا يُترك عندي ، فيه لين»[٢].

كما أنني إن أخطأت في نسبة عبارة إلى الإمام أحمد ؛ إلا أنني لم أخطئ في كون تقرير الإمام أحمد في علي بن زيد يقتضي أنه في آخر مراتب القبول .. بدليل من وجهٍ آخر ، كثيرًا ما يغفل عنه غالبُ الباحثين المعاصرين ، وهو دلالة عبارات الموازنة بين الرواة ، وما قد تفيده في معرفة منازل أصحابها . وذلك في مثل قول الإمام أحمد : «علي بن زيد وجعفر بن محمد وعاصم بن عبيد الله وعبد الله بن محمد بن عقيل : ما أقربهم من السواء»[٣].

فإن كان الإمام أحمد يعدّ علي بن زيد في منزلة هؤلاء الرواة ، فعلينا أن ننظر في حكمه عليهم : لنعلم منزلة علي بن زيد عنده :

فمحمد بن عبد الله بن عقيل : مع تضعيف الإمام أحمد له في أكثر من رواية ؛ إلا أن الإمام البخاري نقل عن الإمام أحمد أنه كان يحتجّ به ، فقد قال عنه الترمذي : «سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجون بحديث

---

(١) العلل للفلاس (رقم ٢٥٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٦).

(٢) سؤالات البرقاني – تحقيق القشقري ، ومحمد علي الأزهري- (رقم ٣٦١)، ونصًّا أنه هكذا في المخطوط : «لا يُترك»، لكن الثاني – هو الأزهري – غيرها في الأصل إلى «لا يزال عندي فيه لين»، اعتمادا على ما وجده في تهذيب الكمال والميزان وتهذيب التهذيب . والذي يدل على صحة مخطوطة سؤالات البرقاني :

١- أنه هكذا أورده ابن عساكر «لا يُترك» في تاريخ دمشق – طبعة مجمع اللغة – (٤٩/ ٢٢٢)، وهو كذلك في مخطوطته المصورة المنشورة (١٢/ ٩٩).

٢- وهكذا أورده مغلطاي في الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء (٣/ ٢٨٣).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (رقم ١٥٢).

عبد الله بن محمد بن عقيل . (ثم قال البخاري) : وهو مقارب الحديث»[١].

فإذا كان الإمام أحمد يحتج بعبد الله بن محمد بن عقيل ، وعلي بن زيد مساوٍ له عنده ، فهو ممن يُحتج بهم عند الإمام أحمد .

على أن ابن معين[٢] وأبا داود[٣] كانا يقدمان علي بن زيد على عبد الله بن محمد بن عقيل .

وهذا ابن معين أيضًا : رغم كثرة عباراته في تضعيف علي بن زيد ؛ إلا أنه سوّاه بالمبارك بن فضالة ، فقد سأله ابن الجنيد : «مبارك مثل علي بن زيد ؟ قال : ما أقربه منه»[٤].

وأما منزلة المبارك بن فضالة عند ابن معين ، فيكفي أن أنقل لك بضعة أسطر مما نقله المزي عن ابن معين في المبارك بن فضالة ، لتعلم أن المبارك بن فضالة في آخر مراتب القبول عن ابن معين .

قال المزي : «قال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين عن الربيع بن صبيح، فقال: ليس به بأس . قلت: هو أحب إليك أو المبارك بن فضالة؟ فقال: ما أقربهما .

وقال المفضل بن غسان الغلابي عن يحيى بن معين: الربيع بن صبيح، والمبارك بن فضالة صالحان.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعت؟ يحيى بن معين: وسئل عن المبارك، فقال: ضعيف. وسمعته مرة أخرى يقول: ثقة.

وقال معاوية بن صالح ، عن يحيى بن معين: ليس به بأس»[٥].

وهكذا يتبين أن المبارك بن فضالة عند ابن معين ليس به بأس ، فإن كان علي بن زيد مثله

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٣)، والعلل الكبير له (١/ ٨١).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (رقم ٤٣٥٦، ٤٧٢٤).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم ١١٩٥).

(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (رقم ٧٤١).

(٥) تهذيب الكمال للمزي (٢٧/ ١٨٥- ١٨٦).

فسيكون هو أيضًا عند ابن معين ليس به بأس .

وفي هذا النقل عن ابن معين بخصوص المبارك بن فضالة مثالٌ عملي آخر على إطلاق الضعف مع إرادة آخر مراتب القبول .

كما أن ابن معين فضّل علي بن زيد على عدد من أقرانه ، فقد سُئل : «عن عاصم بن عبيد الله وابن عقيل وعلى بن زيد ؟ فقال : عليّ بن زيد أحبهم إليّ»[1]، وقال في موطن آخر : «علي بن زيد أحبّ إليّ من ابن عقيل ، ومن عاصم بن عبيد الله»[2].

ومع معرفة كل طالب علم أن عبارات الأئمة في تضعيف علي بن زيد أكثر من عباراتهم في قبوله ، كما هو ظاهر من ترجماته الشهيرة في (تهذيب الكمال) (ميزان الاعتدال) و(تهذيب التهذيب) وغيرها ؛ إلا أن ذلك لم يمنع أمثال الإمام ابن دقيق العيد والإمام الذهبي من ترجيح قبوله .

كما أن كثرة من حكم بضعف علي بن زيد لا يُلغي أن من كبار النقاد من حكم بقبوله :

وهذا شعبة بن الحجاج الذي قال عن علي بن زيد : «كان رفّاعًا»، واستند إلى عبارته بعض من ضعفه ، ما زال شعبة يروي عنه ، وهو ممن لا يروي إلا عن ثقة عنده .

بل يحكم الترمذي بقبول علي بن زيد ، مع علمه بهذا الأمر من شأنه ، أعني أنه كان «رفّاعًا»[3]؛ حيث يقول الترمذي: «علي بن زيد : صدوق ؛ إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره . وسمعت محمد بن بشار، يقول: قال أبو الوليد: قال شعبة: حدثنا علي بن زيد وكان رفاعا»[4].

ويصف الدارمي إسنادا هو أحد رجاله بقوله عن رواته : «قوم أجلّة مشهورون من أهل

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (رقم ٤٧٢٤).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (رقم ٤٣٥٦).

(٣) ومثله ابن خَلَفون ، كما سيأتي .

(٤) جامع الترمذي (رقم ٢٨٨٦).

العلم»[1].

وقال يعقوب بن شيبة : «ثقة ، وصالح الحديث ، وإلى اللين ما هو»[2].

وقال الساجي : «كان من أهل الصدق ، ويُحتمل لرواية الجِلّة عنه، وليس يجري مجرى من أُجمع على ثبته»[3].

وذكره ابن خَلَفُون في كتاب " الثقات " وقال : «عابدا ورعا صدوقا ، يرفع الشيء الذي يوقف»[4].

فلا أدري بعد هذا كله : ما وجه استنكار ترجيح قبول علي بن زيد بن جدعان في آخر مراتب القبول والاستحسان ؟! أقلها : أن ممن رجح قبوله له سلف من أمثال الإمام الترمذي والعجلي وغيرهما (نصًّا) والإمام أحمد وابن معين وغيرهما (استنباطًا) .

وإنما أُتي كثير من الباحثين المعاصرين من قصر باعهم في إدراك اتساع دلالات عبارات الجرح والتعديل ، وأن فهمها في عبارات النقاد تحتاج معرفة عميقة بالدلالات التي تحتملها ، وموازنة عباراتهم ببعضها مع تطبيقاتهم ، للخروج بالفَهْم الأَدقِّ لها .

كما أنهم أُتوا من جهة أنهم وجدوا لعلي بن زيد مفاريد استنكرت عليه، أو استنكروها هم ، وظنوا أن الحكم بقبوله يُلزم بقبول كل مفاريده . وهذا الظن منهم خطأ ؛ حيث إن مفاريد هذه الطبقة من الرواة – ممن في آخر مراتب القبول (وأضعف مراتب الحسن) – لا تكاد تُقبل إلا في حدود ضيقة ، خاصة في الأحاديث المرفوعة ؛ لأننا في المفاريد نوازن (أَوَّلَ ما نوازن) بين مقدار غرابة التفرد ومقدار ضبط الراوي[5]: فإن لم نجد في ضبطه وإتقانه ما يجبر تفرده رَدَدْناه .

---

(١) نقض الدرامي على المريسي – تحقيق السماري – (٣٠).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر –طبعة مجمع اللغة – (٤٩/ ٢٢١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٩/ ٣٢٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٩/ ٣٢٤).

(٥) كما بيّن ذلك الإمام الذهبي في حكم مفاريد هذه الطبقة ، وشرحتُه وفصّلته في هذا الكتاب وفي غيره .

وفي مثل هذه المرتبة الدنيا من التعديل يستحق أصحابُها التشديدَ معهم إذا انفردوا بالأحاديث المرفوعة في الأحكام ، والتساهلَ معهم فيما دون ذلك مما لا يُستنكر من أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، وفي آثار الصحابة والتابعين .

وبهذا الفهم لحكم حديث هذه المرتبة سيعلم الذين استغربوا ترجيحَ قبوله بتلك المرتبة من آخر مرتب القبول : أنهم قد لا يخالفون هذا الترجيح عمليًّا ، حتى لو أصروا على تضعيفه المطلق ؛ إلا في مواضع قليلة ، يسوغ في مثلها الاختلاف ؛ إن كانوا ممن يفرقون بين الاختلاف السائغ وغير السائغ في مثل هذه المسائل أصلا ! وأنهم ربما لما كانوا قد تَوهّموا أن ذلك الحكم يُلزم بقبول كل مفاريده استبعدوا صحة ذلك الحكم ، ولو أنهم نَفَوْا عنهم هذا التوهُّمَ لما وجدوا ما كانوا يجدونه في أنفسهم من صعوبة قبول ذلك الترجيح ! إذ ما أكثر ما كان سببُ رفض الصواب نَقْصَ التصور عنه !!

وليس على الناصح إلا أن يعينهم على أنفسهم لكي يعلموا ما جهلوا ، فإن لم يعلموا : أن يُنصفوا !

